

مايو 2025

صندوق النقد الدولي يصدر تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي

النشاط الاقتصادي مهدد بتزايد النزاعات ورفع الرسوم الجمركية وتراجع إنتاج النفط

في تقريره الأخير بعنوان "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" خفض صندوق النقد الدولي مجدداً توقعاته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وتعكس هذه المراجعة التأثير الأوسع نطاقاً للتطورات الاقتصادية العالمية، الناتج عن سلسلة من التدابير الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة مؤخراً، إلى جانب الإجراءات الانتقالية التي اتخذها شركاؤها التجاريون. وبلغت هذه التطورات، بما في ذلك المعلن منها والمطبق بالفعل، ذروتها بفرض الولايات المتحدة لرسوم جمركية شبه شاملة اعتباراً من 2 أبريل، مما رفع معدلات الرسوم الجمركية المطبقة إلى مستويات غير مسبوقة منذ أكثر من قرن. وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو للعام 2025 بمقدار 140 نقطة أساس، لتتراجع إلى 2.6 في المائة، كما خفض توقعاته للعام 2026 إلى 3.4 في المائة. وأكد الصندوق أن استمرار الصراعات، وعدم الاستقرار السياسي على المستوى المحلي، إضافة إلى تزايد التعرض للمخاطر المناخية، تساهم كلها في تصعيد الضغوط على النشاط الاقتصادي في مختلف أنحاء المنطقة خلال العام 2025. وعلى الرغم من إشارة التوقعات إلى أن التأثير المباشر للرسوم الجمركية الأمريكية سيكون محدوداً — نظراً للإعفاءات الممنوحة لقطاع الهيدروكربونات وصغر حجم التبادل التجاري بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والولايات المتحدة — إلا أن صندوق النقد الدولي حذر من احتمال ظهور تأثيرات غير مباشرة أكثر حدة.

التغير وفقاً لصندوق النقد الدولي		توقعات مايو 2025					البلد / المناطق
2026e	2025e	2026e	2025e	2024	2023	2022	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.1%	-0.4%	3.0%	2.8%	2.8%	3.9%	6.2%	البحرين
N/A	-2.1%	-1.1%	-2.1%	-2.3%	-2.0%	-1.5%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-0.1%	3.7%	3.6%	3.7%	5.0%	7.9%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.6%	-1.4%	3.1%	1.9%	-2.8%	-3.6%	5.9%	الكويت
N/A	-2.7%	3.4%	1.3%	-6.8%	-4.3%	12.1%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	0.0%	2.8%	2.4%	1.4%	-2.9%	-0.1%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.8%	-0.8%	3.6%	2.3%	1.7%	1.2%	8.0%	عمان
N/A	-2.2%	3.5%	0.2%	-2.2%	-0.1%	8.7%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-0.1%	3.7%	3.3%	3.6%	1.8%	7.7%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.2%	0.5%	5.6%	2.4%	2.4%	1.4%	4.2%	قطر
N/A	0.2%	10.7%	1.7%	0.6%	0.6%	1.7%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	0.7%	2.8%	2.8%	3.4%	1.8%	5.7%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.7%	-1.6%	3.7%	3.0%	1.3%	-0.8%	7.5%	المملكة العربية السعودية
N/A	-3.0%	5.0%	2.0%	-4.5%	-9.0%	15.0%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-1.3%	3.3%	3.1%	3.9%	3.8%	5.3%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.1%	-1.1%	5.0%	4.0%	3.8%	3.6%	7.5%	الإمارات العربية المتحدة
N/A	-4.5%	6.2%	2.2%	1.0%	-3.1%	8.5%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	0.1%	4.6%	4.6%	4.7%	6.2%	7.1%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.4%	-1.2%	4.1%	3.0%	1.7%	0.4%	7.1%	دول مجلس التعاون الخليجي
N/A	-3.0%	5.4%	1.7%	-2.8%	-5.9%	11.4%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-0.6%	3.5%	3.4%	3.8%	3.6%	5.6%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.8%	-1.4%	3.4%	2.6%	1.8%	2.1%	5.5%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط في المنطقة، فقد حذر صندوق النقد الدولي من أن أوضاع المالية العامة والأرصدة الخارجية قد تتدهور نتيجة لاستمرار ضعف أسعار النفط بصفة رئيسية. وفي العام 2024، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمواً اقتصادياً بنسبة 1.8 في المائة، بعد مراجعة هبوطية قدرها 30 نقطة أساس مقارنة بتقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في أكتوبر 2024. ويعزى هذا الخفض إلى الاضطرابات الناجمة عن الصراعات الإقليمية في بعض الدول المستوردة للنفط، إلى جانب استمرار تطبيق الأوبك وحلفائها للتخفيضات الطوعية لحصص إنتاج دول المنطقة. وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، أشار الصندوق إلى أن النشاط القوي للقطاع غير النفطي، بدعم من مبادرات التنويع الاقتصادي، وفر قدراً من المرونة، غير أن تأثيره تلاشى إلى حد كبير بسبب القيود المفروضة على إنتاج النفط. إلا أنه على الرغم من ذلك، أبدى الصندوق تفاؤلاً مشروطاً بإمكانية تحقيق نمو أقوى في العام 2025، شريطة تعافي إنتاج النفط، واستقرار الأوضاع في ظل تراجع الاضطرابات الناتجة عن النزاعات، واستمرار تقدم الإصلاحات الهيكلية. وعلى الرغم من ذلك، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته للنمو الاقتصادي للعام 2025 في دول مجلس التعاون الخليجي وخفضها، مشيراً إلى ضعف بيئة الاقتصاد العالمي كعامل رئيسي وراء هذه المراجعة.

وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2025 بمقدار 120 نقطة أساس مقارنة بتقديراته الصادرة في أكتوبر 2024، لتستقر عند 3.0 في المائة، في حين خفض تقديراته للعام 2026 بمقدار 40 نقطة أساس لتصل إلى 4.1 في المائة. وفي ذات الوقت، توقع الصندوق استمرار تراجع معدلات التضخم في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام 2025، مع تسجيل دول مجلس التعاون الخليجي لانخفاض ملحوظ بصفة خاصة. وشملت المراجعات الهبوطية لتوقعات النمو الاقتصادي كافة دول مجلس التعاون الخليجي بين تحديتي أكتوبر 2024 وأبريل 2025، باستثناء قطر، التي حظيت برفع تقديراتها بمقدار 50 نقطة أساس، لترتفع توقعات نمو اقتصادها للعام 2025 إلى 2.4 في المائة مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 1.9 في المائة.

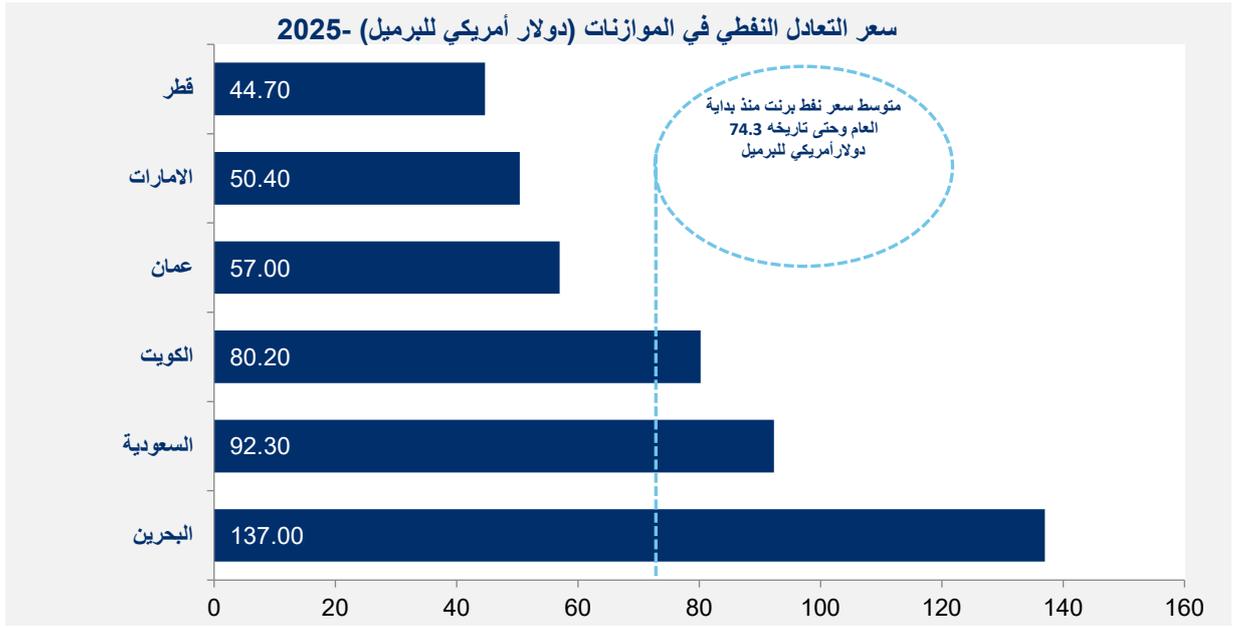
ومن المتوقع أن تأتي الإمارات في الصدارة من حيث معدلات النمو على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2025، بتسجيل الناتج المحلي الإجمالي لنمو بنسبة 4.0 في المائة على الرغم من خفض التقديرات بمقدار 110 نقاط أساس مقارنة بتوقعات أكتوبر 2024. وتليها السعودية من حيث معدل النمو المتوقع، بنسبة 3.0 في المائة للعام 2025، بعد أن شهدت مراجعة هبوطية أكثر حدة بلغت 160 نقطة أساس. أما الكويت، فقد تم تعديل توقعات نمو ناتجها المحلي الإجمالي للعام 2025 إلى 1.9 في المائة، بتراجع قدره 140 نقطة أساس مقارنة بالتقديرات السابقة الصادرة في أكتوبر 2024.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بشكل كبير، والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يتراجع هامشياً

يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي الخليجي نمواً بنسبة 1.7 في المائة في العام 2025، بعد انكماش بلغت نسبته 2.8 في المائة في العام 2024. وتم خفض التوقعات الأساسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي للعام 2025 بمقدار 300 نقطة أساس، نتيجة للتقديرات التي تشير إلى أن التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط ستظل سارية حتى نهاية العام 2025.

ويتسق هذا التعديل مع مراجعة توقعات نمو الطلب العالمي على النفط، في ظل تصاعد التوترات التجارية وضعف مؤشرات الاقتصاد الكلي. وتتوقع الأوبك حالياً أن يرتفع الطلب العالمي بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً في العام 2025، أي أقل بنحو 150 ألف برميل يومياً مقارنة بتقديراتها السابقة. كما جرى تعديل توقعات العام 2026 إلى 1.28 مليون برميل يومياً. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، يتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي انتعاشاً قوياً في العام 2026، ليصل معدل النمو في المتوسط إلى 5.4 في المائة بدعم من الانتعاش التدريجي للطلب العالمي، مما سيسمح بزيادة الإنتاج قبل إنهاء التخفيضات الطوعية الراهنة بنهاية العام 2026.

وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2025، باستثناء قطر، التي تم رفع توقعاتها هامشياً بمقدار 20 نقطة أساس لتصل إلى 1.7 في المائة. وتعد البحرين الدولة الخليجية الوحيدة التي يتوقع أن تسجل انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال عامي 2025 (-2.1 في المائة) و2026 (-1.1 في المائة)، على التوالي. أما بالنسبة للدول الخليجية الخمس الأخرى، فمن المتوقع أن تشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي على مدى العامين، إذ تتصدر الإمارات التوقعات للعام 2025 بنسبة +2.2 في المائة، تليها السعودية (+2.0 في المائة)، وقطر (+1.7 في المائة)، والكويت (+1.3 في المائة)، ثم عمان (+0.2 في المائة).



المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي غير النفطي، يتوقع أن تسجل دول مجلس التعاون الخليجي نمواً قوياً بنسبة 3.4 في المائة في العام 2025، وذلك على الرغم من خفض التوقعات بمقدار 60 نقطة أساس، على أن يستقر النمو عند 3.5 في المائة في العام 2026. ويعكس هذا الأداء المرن للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الزخم المستمر الذي تولده برامج التنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، والتي استمرت على الرغم من تراجع عائدات النفط والطاقة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تواصل الإمارات صادراتها من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على مستوى دول المجلس في العام 2025 بنسبة 4.6 في المائة، تليها البحرين بنسبة 3.6 في المائة، ثم عمان بنسبة 3.3 في المائة.

استمرار اتجاهات التضخم الضعيفة خلال العام 2025

تشير التوقعات إلى تراجع التضخم الكلي العالمي إلى 4.3 في المائة في العام 2025، قبل أن ينخفض إلى 3.6 في المائة بحلول العام 2026، في ظل تباطؤ وتيرة الضغوط السعرية بصفة عامة. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصادات المتقدمة ستشهد عودة التضخم إلى المستويات المستهدفة، ليسجل 2.2 في المائة بحلول العام 2026، في حين يتوقع أن ينخفض التضخم في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى 4.6 في المائة خلال الفترة ذاتها. وترتبط التوقعات المرتفعة للتضخم العالمي في العام 2025 إلى حد كبير بالتأثير التضخمي الناجم عن تطبيق حزمة الرسوم الجمركية الجديدة، إذ تم رفع توقعات التضخم للاقتصادات المتقدمة للعام 2025 بمقدار 40 نقطة أساس. أما في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، فيتوقع أن يظل معدل التضخم تحت السيطرة، دون أن

يتجاوز 2 في المائة خلال عامي 2025 و2026، مع تسجيل معدل نمو سنوي يبلغ 1.9 في المائة في عامي 2025 و2026، مما يمثل ارتفاعاً هامشياً من نسبة 1.6 في المائة المسجلة في العام 2024.

وعلى النقيض من مسار التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، جاء اعتدال معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط كنتيجة أساسية لانخفاض أسعار المواد الغذائية. إلا أن بعض دول المنطقة ما تزال تواجه استمرار الضغوط التضخمية على خلفية استمرار التوترات الجيوسياسية وتراجع أسعار صرف العملات المحلية، مما يبقي معدلات التضخم عند مستويات تفوق المتوسطات التاريخية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض معدل التضخم الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 14.6 في المائة في العام 2024 إلى 12.7 في المائة في العام 2025، قبل أن يواصل تراجعها ليصل إلى 10.7 في المائة في العام 2026.

التوقعات تشير إلى استمرار ضعف الإيرادات النفطية في العام 2025

من المرجح أن تواصل أسعار النفط مواجهة ضغوط هبوطية خلال العام 2025، في ظل توافر فائض هامشي في السوق العالمية. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن التوقعات المعدلة للطلب العالمي على النفط باتت أكثر تحفظاً، متأثرة بارتفاع مستوى الضبابية التي تحيط بالسياسات الاقتصادية، وتباطؤ زخم الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تصاعد التوترات التجارية. كما نوه الصندوق إلى عدد من المخاطر المحتملة، من بينها فرض رسوم جمركية جديدة، هذا إلى جانب التحولات غير المتوقعة في جدول تخفيضات إنتاج الأوبك وحلفائها.

توقعات		فعلي			لتوازن المالي للحكومات
2026e	2025e	2024	2023	2022	
<i>النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي</i>					
-11.1%	-10.4%	-10.7%	-8.5%	-5.1%	البحرين
23.0%	23.6%	21.6%	26.3%	28.2%	الكويت
1.1%	1.2%	6.3%	6.9%	10.5%	عمان
1.1%	0.0%	0.7%	5.5%	10.4%	قطر
-4.9%	-4.9%	-2.8%	-2.0%	2.5%	المملكة العربية السعودية
2.9%	2.9%	4.8%	5.9%	10.0%	الإمارات العربية المتحدة
-0.2%	-0.2%	1.5%	3.2%	7.5%	دول مجلس التعاون الخليجي
-3.2%	-3.4%	-1.6%	0.0%	3.4%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-3.0%	-3.2%	-1.3%	0.4%	4.1%	دول العالم العربي

المصدر: صندوق النقد الدولي

ونظراً للتوقعات التي تشير إلى استمرار التخفيضات الطوعية للإنتاج وضعف الطلب على النفط، من المتوقع أن تظل العائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى المصدرة للنفط واقعة تحت الضغوط المستمرة خلال العام 2025. ويتوقع أن يبلغ متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت للعام 2025 نحو 74.3 دولار أمريكي للبرميل. وعند مقارنته بهذا المعدل، من المتوقع أن يتجاوز سعر التعادل النفطي المتوسط المتوقع لثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي الست. كما يتوقع أن تواجه البحرين أعلى نقطة لسعر التعادل النفطي عند 137 دولار أمريكي للبرميل، في حين تظل قطر أكثر الدول مرونة من الناحية المالية، إذ يبلغ سعر التعادل النفطي أدنى نقطة عند 44.7 دولار أمريكي للبرميل.

كما تشير التوقعات إلى تزايد إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي هامشياً بنسبة 1.9 في المائة في العام 2025، ليصل إلى 16.4 مليون برميل يومياً. وتأتي هذه الزيادة بعد عامين متتاليين من انخفاض الإنتاج في عامي 2023 و2024، بدعم من العودة

التدرجية لتخفيضات الإنتاج الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يومياً اعتباراً من أبريل 2025. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع إجمالي إنتاج النفط الخليجي إلى 17.4 مليون برميل يومياً في العام 2026، في حال تحسنت ظروف السوق وزاد الطلب.

تحول ميزان المالية العامة لتسجيل عجز

على صعيد المالية العامة، يتوقع أن تسجل دول مجلس التعاون الخليجي عجزاً مالياً بمعدل هامشي خلال عامي 2025 و2026، وفقاً لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي. وتشير التوقعات إلى تحول الفائض المتوقع سابقاً للعام 2024، والبالغ 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى عجز قدره -0.2 في المائة في كلا العامين التاليين، على خلفية تراجع الإيرادات النفطية واستمرار حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي. ويتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطوراً مماثلاً، إذ قام الصندوق بمراجعة تقديراته لعجز المالية العامة للعام 2025 إلى نسبة -3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتوقعاته السابقة البالغة -2.0 في المائة، في ضوء تصاعد ضغوط الإنفاق وتراجع إيرادات المالية العامة، على أن ينخفض العجز هامشياً إلى -3.2 في المائة في العام 2026. وفي هذا السياق، يتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري للموازات الخليجية، إذ تم تعديل تقديرات الفائض المالي لدول المنطقة للعام 2025 إلى 51.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بتوقعات سابقة في أكتوبر 2024 بلغت 98.3 مليار دولار أمريكي. وتشير التوقعات إلى مزيد من التراجع في العام 2026، مع تسجيل فائض قدره 41.8 مليار دولار أمريكي. ويعكس هذا التراجع انخفاض عائدات الصادرات النفطية، إلى جانب الآثار غير المباشرة الناتجة عن انخفاض الأسعار وتمديد فترة خفض الإنتاج، مما يلقي بظلاله على الأداء الاقتصادي بصفة عامة.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتوقعات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقدير بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست